في الموسم الحالي، وذلك بسبب اضراب العمال العرب، لا سيما وانهم يمثلون كامل العمالة في مجال القطاف، وحوالى ٦٠ بالمئة من عمال التعبئة[٤٥]. ففي بعض المناطق، مثل المنطقة المحيطة بمستوطنة رحوفوت، في وسط البلاد، ذكر ان قطف البرتقال قد انخفض بنسبة ٥٠ بالمئة عما يجب. وعلق مدير مجموعة المزارع المحيطة بمستوطنة رحوفوت، دافيد هايمان، بأن «في امكاننا ان ننتظر اسبوعاً أو اسبوعين؛ ولكن اذا لم نحصل على عمالنا بعد ذلك، فاننا سنواجه مشاكل»[٤٦]. وعلى المستوى الاجمالي في اسرائيل، يعتبر محصول الحمضيات للموسم الحالي اسوأ محصول عرفته اسرائيل منذ سنوات عديدة، طبقاً لتصريحات رئيس مجلس تسويق الحمضيات الاسرائيلي، ريفن ايلاند؛ اذ انخفض محصول الحمضيات بنسبة ٢٥ بالمئة عن العام الماضي[٤٧]، علماً بأن قيمة محصول الحمضيات لعام ١٩٨٧ بلغت ٥٦٦ مليون شيكل[٤٨] (٣٧٧ مليون دولار). وتضعنا الارقام هذه تجاه الحد الادنى للخسارة الاسرائيلية في قطاع الزراعة خلال الشهور الخمسة الماضية، وهي تبلغ ١٦٥ مليون دولار.

خسائر التشييد والبناء

بلغ اجمالي عدد عمال البناء في اسرائيل، في نهاية العام ١٩٨٦، حوالى ٦١٨٠٠ عامل، منهم ٤٤٤٠٠ الف عامل من المناطق المحتلة، أي ما يمثل حوالى ٧٢ بالمئة من اجمالي عمال البناء في اسرائيل[٤٩]. ويؤدي التركز العالي للعمال العرب في قطاع البناء الى تعظيم الخسائر التي مني بها هذا القطاع، جراء استمرار الانتفاضة. فقد أدى اضراب العمال الفلسطينيين الى تأخر معظم شركات البناء الاسرائيلية في انجاز المشروعات التي تقوم بتنفيذها في الموعد المحدد، الامر الذي دفع جمعية اصحاب شركات البناء الى التقدم الى الحكومة الاسرائيلية بطلب مهلة اضافية لانجاز المشاريع الحكومية بدون غرامة تأخير[٥٠]. وقدر البعض خسارة قطاع البناء بما يتراوح بين ٤٠ ـ ٥٠ مليون دولار شهرياً[٥١]، في حين قدر الاقتصادي في مركز المقاولين في اسرائيل، بنيامين كندلر، متوسط التأخير في الانجاز الناتج عن اضراب العمال الفلسطينيين من ستة الى سبعة اسابيع عمل[٥٢]، وهي تعادل خسارة تتراوح بين ٣٠٤ ـ ٣٥٤ مليون دولار[٥٣]. وعزز هذه التقديرات الانخفاض الحاد في مبيعات الشقق، والذي يعتبر احد مؤشرات نهوض، أو تراجع، قطاع البناء؛ فقد انخفض عدد الشقق المباعة من خلال اكبر تسع شركات بناء في اسرائيل بحوالى ٣٠ بالمئة في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي[٥٤]؛ كما انخفضت مبيعات مجمع كور من الشقق، في شهر شباط (فبراير)، بين ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة[٥٥].

وتبعاً لما سبق، قدرت الخسائر التي لحقت بقطاع البناء، والناتجة عن امتناع العمال الفلسطينيين عن العمل، وفقاً للتقديرات الاسرائيلية، بما يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار في الشهور الخمسة الاولى من الانتفاضة. وهذه الخسائر مرشحة للتزايد، في حال اتساع نطاق الاضرابات عن العمل، خاصة وان للوقت اهمية حاسمة في هذا الفرع؛ اذ يترتب على التأخر في الانجاز تعطيل المشاريع المرتبطة بفرع المقاولات، مثل بدء الانتاج في المصانع اذا كان المشروع صناعياً، أو تخزين البضائع أو المنتجات الزراعية، الخ، ويترتب على ذلك خسارة اضافية لا تتوفر لدينا بيانات كافية لتحديدها.

خسائر السياحة

شهد عدد السياح انخفاضاً ملموساً في الشهور الماضية؛ اذ تم الغاء اكثر من ٣٠ بالمئة من